ذلك، إنّ إعتراضات من هذا النوع لا تأخذ بعين الإعتبار مدى الصلة الوثيقة بين قضايا الحقيقة، المشروعية، والضمان الأخلاقي و بين قضايا المسؤولية الأخلاقية و الواقعية في العالم الحقيقي. فأن نخسر عدداً لابأس به من المثقفين البارزين لصالح الرؤية البراغماتية، مابعد الحداثية ـ رؤية تنفي الإختلاف النقدي بين الحقيقة وتيار معتقد الإجماع ـ هذا على الأقلّ سبب يستحقّ منا كلّ الإنتباه، خاصّةً عندما يتعلق الأمر بفهم الكيفية التي يُقادُ فيها "الرأي العامّ" إلى قبول النهج الأمريكي في حرب الخليج و قبول أسبابه التبريريه. وبشكل أكثر عمومية، كنتُ قد طرحت (بشكل مناقض لمفكّرين من أمثال فيش) أنّ للنظرية نتائج *consequences* بكلّ ما للكلمة من معنىً؛ وأن يقف المرء إلى جانب (قل) تشومسكي أو هابرماس في قضية شروط المشروعية أو المصداقية الناطقة باسم الحقيقة يعني أيضاً أن يتبنى موقفاً معارضاً عندما يواجه بحقيقة إجماع مزيف كان قد تبلور نتيجة آليات إقناع استلابية شاملة.[٣١] وفكرة أنّ القضايا النظرية و تلك الجوهرية منفصلة تماماً عن بعضها البعض هي مجرّد مثال آخر على المعضلة القديمة التي أُلحقت ظلماً بهيوم؛ مشكلة ملفّقة كانت قد أحيتها مابعد الحداثة دون أية أسباب معرفية أو منطقية واضحة.

اذن، لا شيء على الإطلاق يمكن اعتباره نوعاً من الترف أو البذخ الفكري في محاولة توضيح ـ وفقاً لأرضيات فلسفية ـ كيف أنّ هذه الأساليب الراهنة في التفكير النسبوي المتطرّف تفتقر، من جهة، إلى أدنى أشكال المصداقية النقدية، ومن جهة ثانية، كيف أنها متواطئة مع التوجّه الواسع الإنتشار باتجاه العادات الخاملة لتفكير الإجماع. وهذا ينطبق أيضاً على التجليات الأبعد للنظرية الأدبية التأملية، كما هو الحال مع القراءات المعتمة للتسامي الكانطي التي تقدّم ذريعة "لتجميل السياسة" من خلال فرض مسافة قصوى بين قضايا الحقيقة التاريخية أو الواقعية وقضايا العدالة السياسية ـ الأخلاقية. وحسب تشخيص ليوتار، فإنّ الأمم المتحدة، بوصفها تجسيد